



علمنا التاريخ أنه حين يصبح الخلاف مرضاً مزمنا فإنه يستدعي الحرب، وعلمنا الدبلوماسية المعاصرة أن نعبر عن كل معنى صريح بألفاظ أقل حدة، ومن محصلة التعليمين أصبح الحديث المعاصر أو الخطاب الإعلامي الراهن يراوح في التعبير عن حتمية الحرب بمصطلحات من قبيل الخيار العسكري والتدخل العسكري، فالخيار العسكري يدل في المقام الأول على تهديد بالحرب، بينما التدخل العسكري يدل بوضوح على اضطرار إليها.

ويستتبع التدخل حديثاً اصطلاحياً عن المحدودية أو ما ينافقها من شمول أو تعدد في الجبهات كما يستتبع حديثاً آخر عن المدى الزمني وتوجهه مما عبر عنه صفات (نتائجية أكثر منها عملية) من قبيل الحسم والحزم والردع والصمود والاستنزاف.

وفيما مضى فإنه على سبيل المثال كان تعبيير (أو أسلوب) الحرب الخاطفة من أبرز إنجازات العسكرية الألمانية في الحرب العالمية الثانية، ومن أكثر إبداعاتها جاذبية، بل إنه أصبح حلماً برافقاً حتى شهد ازدهاره وتألقه في حروب الصراع العربي الإسرائيلي على نحو ما سميت.

وفي كل هذه الأحوال يحرص العسكريون المحترفون على وضوح القرار السياسي بأكثر مما يحرص الساسة على وضوح الرؤية العسكرية المنفذة لـ«استراتيجياتهم»، وليس هذا بالمستغرب في ظل الكلفة العالية للقرارات الحربية على جميع المستويات، وهي كلفة قد لا تصل في أحسن ظروفها إلى أن تتحقق عائداً اقتصادياً مباشراً، لكنها فيما هو أهم من هذا تستند إلى الحاضر الراهن وإنجازاته وطموحه كما تستند المستقبل المستشرف بآماله وتصوراته. وهنا يتجلّى المعنى الفلسفـي العميق المنبه إلى أن تكلفة الغياب (أو النكوص عن الحرب) تفوق بمراحل تكلفة أسوأ سيناريوهـات الحضور (أو القبول بآلية التدخل العسكري).

ويمثل هذا المعنى الذي وصفناه عن حق بأنه فلسفي عميق جوهر الفارق بين الزعامة من ناحية وبين إدارة الأعمال في مستواها السياسي التقليدي الذي قد يتضاءل في استحقاقاته عن الرقي حتى إلى متطلبات وآليات مستوى الإدارة العامة.

فيما يلي زماننا هذا من أزمنة أو عصور قد يقدر للإنسانية أن تعيشها فإن نموذج الصراع الراهن في المشرق العربي هو أبلغ مثال على مشروعية الحرب في اليمن ضد الحوثيين وفي سوريا ضد «العلويين»، وهي حرب تجاوزت في دوافعها ومستحثاثتها (ولا نقول مبرراتها) فكرة المشروعية إلى مراحل متقدمة من صراعات الهيمنة والوجود، فضلاً عن استبداد

الأقلية المسلحة وسلوكياتها المقصبة للجماع وللمجموع ولأهل الجماعة ولجماعة الأغلبية على حد سواء.

ومن الإنفاق للقوى العربية الكبيرة أن تتأمل في طبيعة الصبر المستطيل الذي مدت حباله في تعاملها مع أقلية متسولة في سوريا أصبحت مع مضي الزمن تتصور نفسها وكأنها خلقت من سبيكة حيوية مختلفة عن الطين الذي خلقت منه البشرية، فأصبحت بحكم وجودها في السلطة تبني وتكرس تحصينات تملك السلطة الأبدية احتكارا لها واحتقارا لغيرها بما يتنافى مع أي تطلع شعبي أو نبوي مشروع إلى المشاركة فيها، ودعاك من فكرة التداول التي هي جوهر الديمقراطية من ناحية، والتي هي من وجهة نظر بشار الأسد فكرة غير ديمقراطية تمثل رابع المستحيلات بالنسبة له ولطغته الحاكمة.

وقد بذلت المملكة العربية السعودية كثيرا من الجهد في مرات عديدة كيما تقدم بشار ولوالده من قبله فرضا ذهبية في تأمين وجودهم في السلطة في سوريا وفي الفضاء الشامي الذي يمتد بروحانياته وتنفسه - ضمن ما يمتد- إلى أرض لبنان، وشاطئ لبنان، وبحر لبنان.

وقد وصل الأمر في حسن نوايا السعودية تجاه العلوين منذ السبعينيات إلى حد أنها دعمت ومولت خطوات كثيرة تحفظ ماء وجه النظام السوري في لبنان على الرغم من أن النظام السوري كان لا يبالي بالإسفار عن وجه قبيح إلى بعد الحدود، مستلهما تجارب العسكريين العرب المؤطررين بأطر تقدمية (غير حقيقة) في القمع غير المبرر والتعذيب غير المحدود والانتهاك الذي لا يتوقف لكل حق في الحياة بعد الانتهاك المطلق للحق في الحرية والكرامة.

كانت الاتفاques التي رعتها المملكة من قبيل اتفاق الطائف المبكر بمثابة فرص (ولا نقول فرصة) ذهبية للنظام الأسد ليعيد النظر مليا في تمفصل وفصيلة وجوده لترتبط هذه الرؤية بإنجاز تنموي بدلا من ارتباطها بطراز مختلف من تفوق عنصري.

ومن اللافت للنظر أن معطيات ومهارات الإنجاز التنموي كانت متاحة وبازجة بأكثر بكثير من متطلبات فرض السيطرة العلوية، لكن الترتيب الشيطاني لطموحات الإنسان المتسلط كان يدفع بالنظام الأسد في كل خطوة من مساراته إلى الارتماء في أحضان كل فكرة وكل توجه معاد لطلعات وحقوق الأغلبية السورية.

وسرعان ما تطور هذا الخيار الشرير إلى نزعات ترحب بالعدو التقليدي (من قبيل الدب الروسي) استنزفا للصديق الفطري الذي هو أخ وشقيق كما أنه صديق.

وأصبح النظام الأسد يمضي في طريق تاريخي فريد في ملامحه وفي ظلاله الممتدة على جانبيه.. فهو يحافظ على رقبته الطويلة بتسليمها للأبادي الغليظة؛ وهو يحقق البقاء بالذوبان، لا في سائل معروف القدرة وإنما في حالة سائلة ليس لها وجود منصف ولا طابع مصنف، وذلك من قبيل الوضعية الاستقطابية الناشئة من ثنائية المواقف في الخلاف حول أوكرانيا، وما استتبعه هذه الوضعية (الطارئة في بداياتها) من ثبوت حقيقة الاختلاف الروسي (بل التخلف الروسي) في العصر الأوروبي، ثم ما استتبعه هذه الوضعية من حاجة سياسة روسيا إلى تيار ما تقويه لتكون بمثابة قائد دولي (ذي حلفاء أو أتباع) في عالم مائع بالمعطيات يبحث عن قادة دوليين.

بيد أن استدعاء روسيا لإنقاذ الأسد لم يقف عند هذا الحد المفهوم، وإنما تعقد ليشمل الظاهر والباطن المتناقضين، وليصوغ جدلية معهودة ومعروفة وقابلة للتكرار مع كل ديكتاتور صغير منتفخ ومتضخم: يحقق "ظاهر" الاستقلال بتكريس التبعية، ويحقق "رنين" الانتصار بقتل الأبناء، ويتحقق "لذة" الاستمرار في السلطة (أو بعبارة أدق، الوجود السلطوي) بالمسارعة المحمومة في تنفيذ سياسات نفي الآخر أيا كان الآخر.

وإذا أردنا الواقع الحي فإننا نرى تبدد الوهم فيما قيل من أن مسارات التفاوض والتفاهم والاستطلاع في جنيف وفيينا

وميونخ ربما تكفل تقريباً لوجهات النظر وأساساً للوصول إلى صيغ وسطى، ذلك أن النفسية التي يدخل بها نظام بشار إلى التفاوض ليست نفسية مفاوض، وإنما هي نفسية متربص يكاد يقول لمفاوضيه: ها أنت أمامي بإرادتي لا بتضحياتكم، ولو أنكم كنتم أحرزتم شيئاً لكننا أنا الذي يبحث عنكم، لكنكم تأتونني في حصنِ الأوروبي الذي يحميني لأنني مجرم من طراز مطلوب لهم، بينما يفخر إنسانياً بلقياكم دون أن يعبأ عملياً أو سياسياً بهذه اللقاء.

من هنا كانت طبائع الأشياء تستدعي تدخلاً قوياً في مواجهة الأسد، وأن تكون قوة هذا التدخل مشجعة للمتحفظين التقليديين للانضمام له والتصفيق له، تبعاً لسياسة المراقبين الذين لا ينحازون إلا للأقوياء ولا يصفقون إلا للمنتصرين.

لقد فوتت قوى عربية كثيرة فرصاً سانحة لها للانحياز الذكي في الوقت المناسب إلى إرادة الشعب السوري في صياغة واقع جديد يجمع بين الأفضلية والقبول، لكن ليس معنى هذا أن يستند العرب تفويت الفرصة على نحو متكرر مهما كانت المخاطر الناجمة عن التباطؤ في التدخل المستدعي بقوة وإلحاح.

يقول الذين درسوا علم النفس السياسي بكل وضوح إن أقصى طموح بشار ينحصر الآن في أن يفوز بتوكيل حصري ليكون مجرد وكيل أو مندوب لقوة أعظم منه تستطيع حماية وضع سياسي هجين وشاذ، فهل يمكن لقوى إقليمية من طراز عربي أن تكون داعمة بالسلب أو السكوت لمثل هذا التصور المريض الذي هو كفيل -إن تكرر- بأن يرفع من قيمة البلطجة المعاصرة لتكون سبباً من أسباب الشرعية والم مشروعية معاً في العالم العربي؟

الجزيرة نت

المصادر: